



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

الديمقراطية على مر العصور ودورها في بدأ ثورات العصر الحديث

بحث تقدمت به الطالبة " نور قاسم عبد الكريم" الى مجلس
كلية التربية الاساسية قسم التاريخ وهو جزء من متطلبات نيل
درجة البكالوريوس في التاريخ

إشراف

د. لقاء مهدي سلمان

٢٠٢٢-٢٠٢١

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

{ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ
(٢) أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ
الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥) }

(صدق الله العظيم)

سورة العلق (١_٥)

الإهداء

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى احقق له اماله إلى من كان يدفعني
عن قدما نحو الامام لنيل المبتغى إلى الانسان الذي امتلك الإنسانية
بكل بقوة إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام إلى مدرستي في
الحياة أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كل العطاء والحنان إلى الي صبرت على كل شيء
التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواها الي
بالتوفيق تتبطني خطوة خطوة في دراستي إلى أمي اعزما املك على
القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين.

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع .

إلى اخواني الذين تقاسموا معي متاعب الحياة

إلى كل أساتذة قسم التاريخ وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير
في ذواتنا وفي انفسنا قبل ان تكون في اشياء اخرى .

الشكر والتقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له عظيماً لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الراعي إلى رضوانه .

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا بحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين اعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح واكمال الدراسة الجامعية ، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على بحثي الأستاذ الدكتور (لقاء مهدي) على توجيهاته العلمية التي لا تقدر والتي ساهمت في إتمام البحث واتوجه بشكري إلى كل أساتذة قسم التاريخ ...

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ت	الشكر والتقدير
ث	المحتويات
١	المقدمة
١٠-٢	المبحث الأول (ماهية الديمقراطية وانواعها)
٦-٢	المطلب الأول (تعريف الديمقراطية وتاريخ نشأتها)
١٠-٧	المطلب الثاني (أنواع الديمقراطية)
١٨-١١	المبحث الثاني (دور الديمقراطية في الثورات الحديثة)
١٥-١١	المطلب الأول (دور الديمقراطية في ثورة العشرين)
١٨-١٦	المطلب الثاني (دور الديمقراطية في الثورة اليمنية)
١٩	الخاتمة

٢٣_٢٠

المصادر و المراجع

المقدمة

تتاول البحث دراسة الديمقراطية: فالديمقراطية كلمة نسمعها كثيرا في المنتديات السياسية والمؤتمرات العالمية، نسمعها على ألسنة الحكام والمحكومين، تلهج بها النخبة و المتقفون والبسطاء من الناس ،فالديمقراطية كلمة مشتقة من لفظتين يونانيتين (Demos الشعب) و(Kratos سلطة)، ومعناها الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب وتعرف الديمقراطية بأنها نظام الحكم الذي يكون الشعب فيه رقيباً على أعمال الحكومة بواسطة المجالس النيابية فالكل يريد نظام حكم ديمقراطي أو يسعى لرفع هذا الشعار ، ان الديمقراطية ليست مطلبا معاصرا بل تعود جذورها إلى العصور القديمة بدء من الحضارة اليونانية عهد الديمقراطية الغربية ، مروراً بالثورات الغربية ضد الاستبداد في أوروبا وأمريكا في العصر الحديث ، والتي انتقل صداها بعد ذلك إلى بقية دول العالم ، لتصبح الديمقراطية مطلبا عالميا. فقد تضمنت الديمقراطية أنواع مختلفة للحكم الديمقراطي : مباشر ، غير مباشر ، توافقية، اشتراكية . ولكل وضع من هذه الأوضاع صور متباينة واجراءات خاصة سنلم بها الماما سريعا

وكانت الديمقراطية دور مهم وواسع في الثورات الحديثة ساعدت الديمقراطية وحرية الرأي في ثورة العشرين، وساعدت الصحافة والشعراء كان لهم دور في ثورة اليمنية فقد قسم البحث إلى مبحثين فقد تضمن المبحث الأول مطلبين تناولت في المطلب الاول تعريف الديمقراطية من حيث معناها و نشأتها وتطورها ،اما المطلب الثاني تحدثت فيه عن أنواع الديمقراطية

وقد تضمن المبحث الثاني : دور الديمقراطية في الثورات الحديثة تحدثت في المطلب الاول عن دور الديمقراطية في ثورة العشرين أسبابها ونتائجها

أما المطلب الثاني تحدثت فيه عن دور الديمقراطية في الثورة اليمنية

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية وانواعها

«الديمقراطية» هي من أكثر المفاهيم انتشاراً على ألسنة الحكام والقادة ورجال السياسة. فكل يدعى وصلاً بها لكنها لا تقر لهم بذلك؛ لأن الديمقراطية أنواع، ويتعين توفير معايير معينة لكي نحكم على هذا النظام السياسي أو ذلك بأنه ديمقراطي من عدمه، ورغم تعدد تعريفات هذا المفهوم: فإن أكثرها شمولاً وتحديداً (في الوقت ذاته) هو أن الديمقراطية «تعنى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه»^(١)

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية وتاريخ نشأتها

الديمقراطية ليست مطلباً معاصراً بل تعود جذورها إلى العصور القديمة بدءاً من الحضارة اليونانية عهد الديمقراطية العربية، مروراً بالثورات العربية ضد الإستبداد في أوروبا وأمريكا في العصر الحديث، والتي انتقل صداها بعد ذلك إلى بقية دول العالم، لتصبح الديمقراطية مطلباً عالمياً وداعاً للاستقرار والأمن والسلام العالميين فالديمقراطية هي مفهوم واسع ساهم في إثرائه عبر عقود طويلة من الزمن الكثير من المفكرين السياسيين

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية

الديمقراطية هي الحكم التي تكون فيه السلطة للشعب وتطلق على نظام الحكم الذي يكون الشعب فيه قريباً على أعمال الحكومة بواسطة المجالس النيابية وهي مجموعة من الأنظمة الأولية أو الأساسية التي تقرر من هو المخول باتخاذ القرارات الجماعية ووفق أية إجراءات، ثم بالقول على نظام ما إنه ديمقراطي أكثر، كلما كان عدد الأشخاص المساهمين باتخاذ القرار أكبر، مباشرة كانت المساهمة أم غير مباشرة، وبالإشارة أخيراً إلى أن الخيارات الواجب القيام بها ينبغي أن تكون واقعية^(٢)

(1) تشارلز تلي، الديمقراطية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 13.
(2) آلان تورين، ما الديمقراطية دراسة فلسفية، الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000، ص 14

أولاً : المعنى اللغوي للديمقراطية

فالديمقراطية كمصطلح يوناني الأصل، يتكون من شقين: الشق الأول (Demos) وتعني بالعربية: الشعب، والشعب في لسان العرب: القبيلة العظيمة، والجمع شعوب أما الشق الثاني من الديمقراطية (kratia): فيعني حكم أو سلطة بمعنى التحكم في المصير الشخصي، وأحياناً تعني مصير الغير. ومجموع الشقين يعني: حكم الشعب، أو سلطة الشعب . ويلاحظ أن الكلمة في النطق العربي لها أقرب إلى أصلها اليوناني مما هو عليه في اللغات الأوروبية الحية وهناك من يرجع الأصل اللغوي لكلمة ديمقراطية إلى الأصل الفارسي وتتألف من قسمين (دهمو كراسي) أي باللغة الفارسية كرسي الدهماء المهم أن المعنيين متقاربين أي أن الديمقراطية هي نظام يمكن الشعب من حكم نفسه بنفسه. ثم انتقل هذا المصطلح (Democrtiq) إلى الإنجليزية والفرنسية وسائر اللغات الغربية للدلالة على: حكم الشعب.^(١)

ثانياً : المعنى الاصطلاحي للديمقراطية

التعريف المعياري الكلاسيكي، ويمثله لوك، وروسو، وميل، وجيفرسون وغيرهم، ويبنى على قاعدة (الخير العام) و(الإرادة العامة) التي تدفع الأفراد نحو المشاركة الشعبية في الحكم. وذلك يعني أن الديمقراطية القائمة على المشاركة الشعبية والتي تعني حكم الشعب إنما تبنى على قاعدتين: «الإرادة العامة» التي تجعل الأمة صاحبة السيادة ومصدر السلطات . و«الخير العام» الذي يعني أن إقامة مجتمع ديمقراطي يهدف ويؤدي إلى تحقيق الخير العام والسلام الاجتماعي والعالمي .

برز في مقابل الاتجاه السابق اتجاه ينادي بأن الديمقراطية لا تعدو كونها طريقة معينة لاتخاذ القرارات ومن ثم فهي ليست فلسفة معينة للحياة؛ لأنها لا تحوي فلسفة سياسية محددة يبنى عليها نظام ومن هذا المنطلق يرى بعضهم أن الديمقراطية يمكن أن تطلق على أي نسق سياسي واجتماعي، واقتصادي، كالديمقراطية الرأسمالية، والديمقراطية الاشتراكية^(٢)

(١) ابراهيم طلبة حسين عبد النبي، حقيقة الديمقراطية والموقف منها، دراسة نقدية في ضوء الإسلام، كلية الشريعة بالرياض، 2012، ص6.

(2) محمد احمد علي المفتي، نقض الجذور الفكرية لديمقراطية الغربية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ٢٠٠٢، ص١٨.

الفرع الثاني : تاريخ نشأة الديمقراطية

إن أول من مارس الديمقراطية، بمعناها الواسع قبل التمثيل النيابي أي حكم (الشعب لنفسه) وبدون ممثلين أو نواب هم الإغريق حيث كان لهم دور فاعل ومهم في نشأة الديمقراطية وتحديد مدنتي أثينا واسبرطة في القرن الرابع قبل الميلاد، إذ كانت في كل مدينة من هاتين المدينتين حكومة صغيرة منبثقة عن أهالي المدينة لرجالها بأجمعهم، وكان الإسم الذي يطلق على هذه الحكومة هو (حكومة المدينة) وفي بعض الأحيان كان كل أفراد المدينة يشاركون في حكم مدينتهم ويجتمعون في هيئة تسمى (جمعية عمومية) فيتشاورون في كل أمور الحكم وينتخبون الحاكم ويصدرون القوانين فأن تعريف الديمقراطية عند الإغريق هو سلطة الشعب (١)

إلى أن الإسهام الإغريقي في خلق النظام الديمقراطي، قد تركز على مدينة أثينا والممالك التي تبعتها أو سيطرت أثينا عليها فعليا، وقدمت أثينا أقدم تنظيم سياسي غلب عليه الطابع الديمقراطي خاصة في الفترة بين القرنين السابع والرابع قبل الميلاد (ق.م). وقد مرت هذه التجربة بسامات مختلفة، اختلفت فيها الأسماء التي أطلقت على مكونات هذا التنظيم السياسي. وقد لاحظنا أن هناك نمطا عاما من التنظيم السياسي في المدن اليونانية وجد منذ نهاية العصر الملكي وعصر الأرسقراطية ، ويتلخص في وجود:

١ . هيئة من الحكام ب . مجلس الشورى يتكون من شيوخ النبلاء . ج . اجتماع عام : يضم جميع المواطنين، ويدعو إليه الحاكم كلما دعت الضرورة وطبقا لما وصفه أرسطو في بداية كتابه عن «الدستور الأثيني (٢)» كذلك إذا نظرنا نظرة تاريخية، فسندج حتى الدول التي لم تعرف كلمة الديمقراطية عرفت أشكالاً من الممارسات ومن التدبير، يمكن لأي واحد أن يصفها بأنها ممارسات ديمقراطية، فمعظم القبائل والشعوب التي عرفت نظاماً قبلياً عرفت نوعاً من الديمقراطية والشورى. حتى العرب في الجاهلية كانوا يمارسون نوعاً من الديمقراطية أو الشورى، فيعقدون ندواتهم واجتماعات مشايخهم، حتى قريش أثناء صراعها مع الرسول (ص) كانوا يجتمعون ليقرروا ماذا سيصنعون. فالديمقراطية البسيطة هي أن الناس النافذين في القبيلة وفي البلدة يجتمعون ويتداولون فهذا كان موجوداً عبر التاريخ، إلا أن اليونان قد

(١) مختار الاسدي، الديمقراطية والدين دراسة في اشكالية الحكم الديني، مؤسسة الانتشار العربي، ص23.
(2) جمال علي زهران، الأصول الديمقراطي والاصلاح السياسي ، مكتبة الشروق الدولية، جامعة قناة السويس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٢٤.

اشتهرت في هذا المجال؛ لأنها خلدت حياتها وتاريخها الفكري والسياسي بالمؤلفات والكتابة. على نطاق واسع⁽¹⁾. ونوضح الآن تطور الديمقراطية، ففي خلال النصف الأول من القرن الخامس قبل الميلاد شهد الاغريقون والرومان تحولاً في عالم الافكار والمؤسسات السياسية يمكن مقارنته من حيث الأهمية التاريخية باختراع الدولاب أو اكتشاف العالم الجديد. وقد عكس هذا التحول فهماً جديداً للعالم وامكانياته. وحيث أن نظرية الديمقراطية الحديثة وممارستها لم تأت نتيجة التراث الخاص بأنظمة الحكم الشعبية في دول المدن القديمة فقط بل جاءت نتيجة تجارب تاريخية أخرى أيضاً، تطويرية وثورية على حد سواء بالرغم من أن ممارسات الديمقراطية الحديثة لا تنطوي الا على شبه ضعيف بالمؤسسات السياسية في اليونان القديمة، حيث يمثل المفهوم الديمقراطي الأثيني الافتراضي رؤية سياسية سامية لا يستطيع أي ديمقراطي معاصر مقاومة جاذبيتها. ففي إطار الرؤية الاغريقية للديمقراطية يكون المواطن انساناً كاملاً يرى في السياسة نشاطاً اجتماعياً طبيعياً غير مفصول عن بقية شؤون الحياة، كما أنه لا يرى نظام الحكم أو الدولة، أو على الأصح دولة المدينة، كياناً غريباً ولا بعيداً عنه شخصياً، بل على العكس من ذلك، فإنه لا يرى الحياة السياسية الا امتداداً منسجماً مع ذاته⁽²⁾.

وفي فجر التاريخ عندما أخذ الإغريق يصنعون أسس الحكم الديمقراطي، بلغ بهم الحرص على تأكيد معنى سيادة الأمة وكونها مصدر السلطات حدا جعلهم لا يقبلون مبدأ التمثيل النيابي، بل يعطون حق حضور الجمعية العمومية للشعب - أي البرلمان - لجميع المواطنين على السواء، بدلا من أن يمثلهم نواب كما هو الحال اليوم. وقد استطاعوا تحقيق هذا المبدأ؛ لأن كل مدينة كبيرة من مدنهم كانت تعتبر دولة مستقلة بجمعيتها الشعبية العامة ونظم حكمها⁽³⁾.

(1) أحمد الريسوني ، الأمة هيه الأصل مقارنة تأصيلية لقضايا الديمقراطية ، حرية التعبير وحرية الفن، الشبكة العربية لأبحاث والنشر، بيروت لبنان، ٢٠١٢، ص ٤٥، ص ٤٦.

(2) رويت دال، الديمقراطية ونقادها، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص ٢٩.

(3) محمد مندور، الديمقراطية السياسة ، مؤسسة هنداوي لنشر والتوزيع، المملكة المتحدة ، الطبعة الأولى، ص 8.

المجتمع المدني والديمقراطية

هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، وتهدف تلك العلاقة إلى إرساء دعائم الديمقراطية بشكل يضمن لأفراد المجتمع تحقيق العدل والمساواة ويكفل احترام حقوق الإنسان ، حيث أن الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شئونها .

والمجتمع المدني يلعب دوراً حاسماً في الديمقراطية، وتصب مساهمته في الديمقراطية في مسارين: الأول: تسير حركة المجتمع المدني للديمقراطية ومؤسساتها، والثاني: وقاية المجتمع المدني للنظام الديمقراطي والعمل على تحقيق الرفاهية والتقدم حيث يتم تكريس التغيير في الدولة كاستجابة للقضايا الاجتماعية أولاً وحسب أولوياتها^(١)

(١) سراب جبار خورشيد، منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة ، الجامعة المستنصرية بغداد المجلد 3 العدد 2_ السنة 2021، ص160.

المطلب الثاني أنواع الديمقراطية

أولاً : الديمقراطية الليبرالية

هناك عوامل مختلفة أدت إلى ولادة الديمقراطية من جديد، وذلك بعد ما مر التاريخ البشري بأزمات حقيقية، وبعدما شهد المجتمع تطورات مختلفة. إن اصطلاح الديمقراطية الليبرالية هو من تلفيق اصطلاحين أحدهما جديد والآخر أقدم منه، وهما: الليبرالية والديمقراطية. الليبرالية عبارة عن الاعتقاد بأن الإنسان جاء إلى الدنيا حراً، وهو صاحب حرية واختيار وإرادة، ويجب أن يسمح له بأن يربي نفسه بصورة حرة بأي مقدار ممكن، ويكون آمناً من تدخل الدولة. أما الديمقراطية فهي تعني أن التصميمات والقرارات السياسية تتخذ بصورة جماعية وبالانتخاب الحر للأفراد، والجمع بين هذين المصطلحين أفرز نظرية: الديمقراطية الليبرالية⁽¹⁾. حيث الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ - وقبلها الأمريكية ١٧٧٦. مبشرة بالحرية والثورة الليبرالية. فهناك ارتباط شديد بين الليبرالية وفكرة الحرية والديمقراطية ، بل إن اسمها مشتق في الواقع من معنى الحرية ، ومع ذلك فإن الليبرالية بمفهومها المستقر تستند إلى مفهوم خاص للحرية اتضحت معالمه بوجه خاص ابتداء من القرن السابع عشر. فالفكر الليبرالي ليس فقط دعوة إلى الحرية ، ولكنه بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية ، واحترام مجال خاص يتمتع الفرد فيه باستقلاله وحرية دون تدخل أو إزعاج ، وإذا كان الفكر الليبرالي يبدأ من ضرورة الاعتراف بالفرد وبمجال خاص له يستقل فيه وتظهر فيه قدراته الابداعية ، فإنها يرجع ذلك إلى موقف عام من الفرد والجماعة ، فالفكر الليبرالي يرفض الأفكار الموروثة . وأن الفرد مسخر لتحقيق هذه الغايات . وعلى العكس فإن الفكر الليبرالي يرى أن الفرد هو اللبنة الأولى ، وهو الأساس في المجتمعات⁽²⁾.

(1) هاشم الميلاني، الديمقراطية من الاغريق إلى عالم ما بعد الحداثة، المركزي الإسلامي للدراسات الاستراتيجية. العتبة العباسية المقدسة ، ٢٠١٧ص٢٤.

(2) حازم الببلاوي، عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٠.

سمات الديمقراطية الليبرالية

ويمكننا أن نعرف اليوم الديمقراطية الليبرالية كنظام سياسي من حيث: تحدد الانتخابات، كيف يشكل المجلس التشريعي ومن الذي سيتولى السلطة التنفيذية في الحكومة، ويجب أن تكون هناك منافسة حرة وعادلة بين المرشحين والأحزاب السياسية. وهذا هو الجزء الديمقراطي، من المفهوم. و تجرى حماية الحريات المدنية الأساسية بالقانون والإجراءات الوقائية الدستورية، في حين تنفذ التشريعات والقواعد القانونية على حد سواء بواسطة نظام قضائي وقانوني مستقل وهذا هو الجزء الليبرالي من المفهوم. يحدد الدستور صلاحيات مناصب عامة معينة وأقسام الحكومة والعلاقات بينها. يجب أن تكون جميع سمات «الليبرالي» والديمقراطي» موجودة حتى توجد الديمقراطية الليبرالية⁽¹⁾.

ثانيا : الديمقراطية المباشرة

تعتبر الديمقراطية المباشرة أول شكل عرفته المجتمعات البشرية، ويعتبر المفكر "جون جاك روسو" " Rousseau " أول من طورها ووضعها في إطارها النظري، ضمن نظرية السيادة الشعبية أو الإرادة العامة المقدمة سنة ١٧٦٢ في كتابه "العقد الاجتماعي"، الذي وجه فيه نقدا للنظام البرلماني الإنكليزي، ومبدأ التمثيل بالقول: "أن الشعب الإنكليزي يخادع نفسه، عندما يعتقد بأنه حر، بل أنه عد ولا يشعر بتلك الحرية إلا عرج انتخاب أعضاء البرلمان". ويواصل "روسو" بأن فكرة التمثيل أنت في الأصل من النظام الإقطاعي الذي تحط من قيمة النوع الإنساني. تركز الديمقراطية المباشرة على فكرة أساسية وهي، أن الشعب هو من مارس السلطة، وهو نفسه أيضا من يتخذ القرارات المتعلقة بشؤون حياته اليومية، هذه الفكرة ، التي تبدو مستحيلة من الناحية العملية تلغي في طياتها فكرة الوساطة في الحكم، أو معنى أكثر تحديدا فهي تلغي فكرة وجود ممثلين عن الشعب، فالشعب هو الحاكم والمحكوم في الوقت نفسه⁽²⁾.

(1) جون درايزك ، نظريات الدولة الديمقراطية ، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، 2013، ص 46.

(2) رمضان بن شعبان، الديمقراطية الإلكترونية كبدل لتفعيل المشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة

منتوري كلية الحقوق، الجزائر، 2010، ص18

وهناك من يرى أن هذه الصورة، من الديمقراطية أكثر نظم الحكم ديمقراطية، وتعد نظام الحكم المثالي الذي يجب الأخذ به لأنها التطبيق المنطقي السليم لمبدأ سيادة الأمة حيث أن الديمقراطية المباشرة تفسح المجال أمام الفرد الاعتيادي للمشاركة في الحياة العامة للبلد بصورة مباشرة^(١)، وهو صورة نادرة للحكم الديمقراطي لا توجد في الوقت الحاضر إلا في أربع أو خمس ولايات سويسرية سكانها لا يزيدون عن بضعة آلاف ويستطيعون ان يجتمعوا معاً في صعيد واحد (في حقل اذا كان الجو صحواً أو في كنيسة اذا كان الجو ممطراً) مرة واحدة في العام فينتخبون رئيس ولا يتهم للعام المقبل^(٢).

ثالثاً : الديمقراطية غير المباشرة

ويعني هذا النوع من الديمقراطية، أن هناك برلماناً منتخباً من قبل الشعب يمارس فيه أعضاؤه السلطة التشريعية نيابة عن الشعب صاحب السيادة وباسمه.. ومع ذلك يبقى للشعب حق الاحتفاظ لنفسه بحق ممارسة السلطة^(٣). وتعرف ايضاً بأن هي الديمقراطية النيابية وتقوم فكرة هذا النوع من الديمقراطية على مبدأ الانتخاب الشعبي الذي يقرر من خلاله نواب الشعب الذين يشكلون فيما بينهم المجلس النيابي (البرلمان).

وإن الخصائص الأساسية للنظام النيابي هي:

١. وجود رئيس أعلى للدولة ورئيس آخر للحكومة يعينه رئيس الدولة
٢. الوزراء أعضاء في المجلس النيابي
٣. الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويستطيع سحب الثقة منها.
٤. الحكومة لها حق طلب حل البرلمان من رئيس الدولة
٥. رئيس الدولة له حق حل المجلس النيابي.
٦. الوزارة وحدة متجانسة والأصل فيهم أن ينتموا إلى كتلة نيابية واحدة وقد ينتمون إلى أكثر من حزب في صورة حكومة ائتلافية إلا أن الجميع يدافعون عن سياسة الحكومة أمام المجلس النيابي وأمام الرأي العام وهم متضامنون_ رئيس الوزراء هو الذي يختار وزراءه^(٤).

(1) ياسر علي إبراهيم، إليات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، 2019، ص7.

(2) محمد عبد الله العربي بك ، الديمقراطية، قسم الخدمة العامة الجامعة الأمريكية في القاهرة، 1945، ص24.

(3) مختار الاسدي، نفس المصدر السابق، ص25.

(4) أحمد ولد الكوري العلوي الشنقيطي، فتنة الديمقراطية، الجبهة الاعلامية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 48.

رابعاً : الديمقراطية الاشتراكية

هي مشتقة من الأفكار الاشتراكية والشيوعية في إطار تقدمي وتدرجي ودستوري. فالعديد من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في العالم يعد نسخاً متطورة من الأحزاب الثورية التي توصلت لأسباب أيديولوجية أو براغماتية تبنت استراتيجية التغيير التدريجي من خلال المؤسسات الموجودة أو من خلال سياسة العمل على تحقيق الإصلاحات الليبرالية قبل إحداث التغييرات الاجتماعية الأعمق، وعلى العموم فإن السمات المميزة للديمقراطية الاشتراكية هي: ١. تنظيم الأسواق ٢ الضمان الاجتماعي ويعرف كذلك بدولة الرفاهية. ٣مدارس حكومية وخدمات صحية ممولة أو مملوكة من قبل الحكومة. ٤ نظام ضريبي تقدمي وعلاوة على ذلك فبسبب الانجذاب الأيديولوجي أو لأسباب أخرى فإن غالبية الديمقراطيين الاشتراكيين يلتقون مع أنصار حماية البيئة وأنصار تعدد الثقافات والعلمانيين^(١).

خامساً : الديمقراطية التوافقية

السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي يتعاونون في ائتلاف واسع لحكم البلد. وتقدم سويسرا والنمسا أفضل مثلين على الائتلاف الواسع في شكله الأمثل. ففي السنوات الأخيرة باتت الهيئة التنفيذية الفيدرالية السباعية الأعضاء، والمسماة بالمجلس السويسري الفيدرالي، تتألف أعضاء الأحزاب الأربعة بنسبة تتلاءم مع قواها الانتخابية: عضوين من الراديكاليين، عضوين من الاشتراكيين، عضوين من الكاثوليك، وعضو واحد من حزب الفلاحين^(٢). ولعل أهم ما يميز التجربة التوافقية هو أربعة عناصر أساسية (حسب آرنست ليههارت) وهي: ١- حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة (تشمل حزب الغالبية وسواه) ٢- مبدأ التمثيل النسبي (في الوزارة، في الإدارة، والمؤسسات، والانتخابات أساساً) ٣- حق الفيتو المتبادل (للكثريات والأقليات لمنع احتكار القرار) ٤- الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة. هذه هي باختصار السمات المميزة للنظام التوافقي عن النظام الديمقراطي «الأكثرية»^(٣).

(1) صبري سعيد، الديمقراطية، نهضة مصر لطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص ٢١

(2) شاكرا انباري، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، بغداد، الطبعة الأولى، 2007، ص 15.

(3) آرنست ليههارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، الفرات لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، بغداد.

بيروت، ص 8.

المبحث الثاني دور الديمقراطية في الثورات الحديثة

للمدقراطية دور مهم وواسع في الثورات حيث أدت السياسات الاستعمارية لبعض الدول، التي تمثلت في استخدام وسائل القوة والقمع، لطمس الهوية القومية للشعوب المستعمرة، بغية السيطرة على ثرواتها ومواردها، إلى قيام ثورات شعبية في الدول والأقاليم المستعمرة، كان باعثها ومحركها ثقافة المقاومة المشروعة، لكل أشكال الظلم والاستبداد التي استخدمتها الدول الاستعمارية وأصبحت تصفية الاستعمار قيمة حقيقية من قيم الحرية وهدفاً نبيلاً تقاثل من أجله الشعوب^(١).

المطلب الاول دور الديمقراطية في ثورة العشرين في العراق

أولاً : ثورة العشرين

تعد الثورة التي فجرها أبناء الشعب العراقي في ٣٠ حزيران عام ١٩٢٠ ضد أكبر إمبراطورية عرفها التاريخ وقتذاك (بريطانيا العظمى) في أول ثورة شعبية ووطنية في تاريخ العراق الحديث، وانعطافه تاريخية مهمة في تاريخ العراق المعاصر، إذ مثلت أحداثها وتطوراتها ومن ثم نتائجها، أثراً فاعلاً في تأسيسات الدولة العراقية المعاصرة. وماتغير نمط الإدارة البريطانية من مباشرة إلى غير مباشرة، وتأليف الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول من العام نفسه، وقيام ملكية فيصل الأول ٢٣ آب ١٩٢١، وتأطير العلاقة بين البلدين بمعاهدة ١٩٢٢ مع كل تحفظات عليها إلى جانب إجراء انتخابات المجلس التأسيسي وقرار الدستور وقانون الانتخابات، الا جزءاً من نتائجها التي امتدت لعقود تأثيراتها السياسية في البلاد^(٢).

(1) قيس عمر العجارمة، أثر التطورات الحديثة على حق الشعوب في تقرير مصيرها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون، جامعة عمان العربية، ٢٠١٢، ص ٣٦.

(2) وسن صاحب الجبوري، وثائق ثورة العشرين في كتابات كامل سلمان الجبوري، رساله ماجستير غير منشوره، جامعة الكوفة كلية التربية للبنات، ص 12.

ثانيا : أسباب ثورة العشرين

وهناك مجموعه من الاسباب التي ادت الى تفجير ثورة العشرين والتي منها ما يلي

١_السبب الاقتصادي: الضغط المادي الاقتصادي المتمثل بفرض الضرائب المجحفة على ابناء الشعب العراقي، بالإضافة الى عملية الاستغلال البشع المتمثل بسلب خيرات الشعب واستنزاف جهوده شكل مع المعاملة السيئة من قبل الانكليز عاملا رئيسيا في دفع الشعب العراقي باتجاه تفجير ثورة العشرين.٢_ نقض بريطانيا لوعودها مع الشريف حسين وبعض العراقيين. ما نتج عن اتفاقية سايكس بيكو، والتي من خلالها اخلفت بريطانيا وعودها مع الشريف حسين، في انشاء دولة عربية مستقلة يكون هو الحاكم عليها هذا من جهة، ومن جهة ثانية نقض بريطانيا لوعودها مع الشعب العراقي في منحهم الاستقلال التام، كل ذلك ادى الى تحفيز الجماهير العراقية باتجاه القيام بالثورة المسلحة..^(١) ٣_العامل الديني يعد هذا العامل من العوامل المهمة في اثاره الشعب العراقي وتشجيعه على الثورة ضد الاحتلال البريطاني ، اذ كان لرجال الدين منزلة اجتماعية كبيرة تحظى باحترام الشعب عامة . لاسيما الفتاوي الدينية التي يعلنونها، لاقت فتاواهم في الثورة ضد الاحتلال البريطاني والمطالبة بالحرية والاستقلال استجابة كبيرة من معظم أبناء الشعب وفضلا على ذلك مساندة الحركة الوطنية في محاربه الاحتلال البريطاني ^(٢) ٤-سوء الإدارة البريطانية العسكرية المحتلة للعراق واستخدامهم السياسات والأساليب القمعية ضد أبناء الشعب من خلال اللجوء إلى إجبار المواطنين على أعمال السخرة لتنفيذ احتياجات الجيش البريطاني . إلى جانب حماقة ورعونة بعض الحكام السياسيين ومعاونيهم من البريطانيين وأتباعهم أساليب العنف في تعاملهم مع الأهالي وفي الاتجاه نفسه فان إصرار بعض الحكام البريطانيين على إخضاع

(1) طالب كامل العلوي، ثورة العشرين مدخل لفهم الشخصية العراقية، دار سحر القلم لطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الثانية، 2020، ص39.

(2) نديم عيسى، الفكر السياسي لثورة العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص٢٦ .

العراق إلى الإرادة البريطانية المباشرة أو المنتدبة، ولجوئهم إلى جباية الضرائب وبنسبة أعلى مما كانت عليه خلال العهد العثماني ، مما زاد في تدمير الأهالي⁽¹⁾.

ثالثاً : دور الصحافة في الثورة

لم يكن لدى مناوئي الاحتلال البريطاني وسائل لمواجهة الدعاية مثل اتهامات النقيب، أو لإيصال وجهة نظرهم، أو نشر مقالات للتأثير في رأي الجمهور. ولم يكن ثمة جرائد في العراق يمكن وصفها بأنها قريبة للعشائر في بداية الثورة، إذ لم يكن غير بعض الجرائد التي تهرب من الأقطار العربية مثل «لسان العرب و«العقاب» اللتين كانتا تُطبعان في دمشق، والفلاح» التي كانت تطبع في مكة، فضلاً أخرى من مصر. ولم تنشر الجريدة الوطنية الوحيدة في بغداد، وهي «اللسان»، أيّ مقالات «تدعو للثورة أو الفكر الثوري»، على الرغم من أنها «نشرت مقالات عن المفاهيم العامة للوطنية» يعزى سبب إخفاق الوطنيين في إصدار جرائدهم رفض الإدارة طلبات الترخيص التي قدموها، فضلاً عن الافتقار إلى الموارد، لا سيما المطابع. إلى إضافة إلى الصعوبات المالية والتقنية التي واجهتها الجريدة، مطلقاً الوعود بتجاوز الصعوبات وداعياً كل أفراد المجتمع إلى تقديم المساعدة الممكنة⁽²⁾. وبعد إلحاح شديد أذنت سلطات الاحتلال لأحمد عزت الاعظمي بان يصدر مجلة شهرية ببغداد فأصدر اللسان وقد عالجت هذه المجلة خلال عام من صدورهما القضايا القومية والوطنية بما تنشره من قصائد ومقالات تاريخية وسياسية وربما كانت توحى بالثورة في بعض مقالاتها. ثم أذنت سلطة الاحتلال لعبد الغفور البدي بممارسة الصحافة فأصدر جريدة (الاستقلال) في بغداد كانت من الصحف الوطنية المؤيدة للثورة وحليفه لها وكانت الثورة ناشبة فأخذت هذه الجريدة لمدة تسهم بنشاط ملموس في الدعوة الى استقلال العراق وتطالب بالنظام الملكي على ان يكون الملك من الاسرة الهاشمية لا من العراق وتندد بموقف من لا يريدون ذلك ، واذا كانت هذه الجريدة بعيدة عن ان يستغلها الاحتلال لنفسه فأنها كانت تعبر عن رغبة العراقيين . ماعدا القليل في تأسيس حكم يرأسه ملك هاشمي

(1) قاسم جباري لطيف زاحم المرشدي، قلعة سكر نقطة انطلاق ثورة العشرين في لواء المنتك، مجلة اوروك لعلوم الإنسانية، 2021، ص 6.

(2)عباس كاظم، ثورة 1920 قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية، التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2014، ص 191.

وربما كان هذا من رغبة بعض البريطانيين آنذاك ولكن الجريدة كانت تحارب من لدن سلطة الاحتلال^(١).

ولم يكتف رجال الثورة بصحافة خاضعة للرقابة في اي وقت بل صمموا على إصدار صحف تمثلهم وحين نشبت الثورة وشكلت هيئة حكومية في النجف اذنت تلك الهيئة للشيخ باقر الشبيبي فاصدر جريدة (الفرات) ،ثم صدر العدد الأول من صحيفة الفرات التي تعد أول صحيفة تصدرها الثورة في النجف في الحادي والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٣٨هـ،(١٩٢٠ م) وهي اسبوعية سياسية فكانت لسان الثورة بما للكلمة من معنى صدرت صحيفة الفرات باشراف (محمد باقر الشبيبي) الذي اتخذ من الصحيفة وسيلة لمحاربة الاحتلال البريطاني، ولقد سمي الشبيبي صحيفته باسم الفرات تيمنا بقيام الثورة في منطقة الفرات ركزت صحيفة ((الفرات)) في أغلب أعدادها الموجهة إلى الثوار على المقالات السياسية الحماسية وبأسلوب لغوي رفيع ، تدعوهم فيه إلى مواصلة الثورة ضد الاحتلال البريطاني ، والى الالتفاف حولها ومؤازرتها^(٢).

رابعا : دور الخطباء والشعراء في الثورة

أسهم الخطباء والشعراء اسهاما كبيرا في تأليب الرأي العام العراقي على المحتلين، وعندما اندلعت في الثلاثين من حزيران من عام ١٩٢٠ ثورة اجتاحت العراق كله من شماله حتى جنوبه واستمرت عدة أشهر كان لهم دور أذكاء روح النقمة والسخط ضد البريطانيين سواء قبيل الثورة أو في أثنائها أو عند أحياء ذكرها في كل عام، وفيما كان التحضير للثورة يمضي قدما كانت القصائد والخطب الثورية العنصر المحرك لاندفاع الجماهير، فكان بعض الخطباء والشعراء أمثال محمد مهدي البصير وصالح الحلي وغيرهم ينتقلون بين المدن والأرياف محرضين الناس على المقاومة، وتحولت بعصر الأماكن العامة في بغداد إلى مراكز للتحرير، فكان جامع الحيدر خانة مركزا للوعي والتحرر بقصد الناس ولو فصلتهم عنه مسافات ليشهدوا زعمائهم السياسيين وشعراني الوطنيين وخطبائهم ينشدون الشعر ويلقون

(1) ابراهيم الوائلي، ثورة العشرين في الشعر العراقي، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٧، ص ١٣.

(٢) فارس محمود الجبوري، وثائق ثورة العشرين في ضوء مواد صحفية، رسالة ماجستير، مجلس كلية التربية جامعة تكريت، ٢٠٠٢، ص ٢٧.

الخطب الحماسية، ولم يكن ذلك ببغداد فقط، بل كان يجري فيها وفي مدن الفرات الأوسط وبقية أنحاء العراق^(١).

خامسا : نتائج الثورة

قامت الثورة بإدخال نظام الضرائب الخاص بها، وقام الثوار أيضا بتشكيل لجنة تنفيذية، وقد رأس الشيرازي مجلس العدالة الدينية، التي كانت تعمل كهيئة إدارية كانت الأهمية التاريخية لثورة العشرين هي أنها منذ زمان بعيد، ضارب في أعماق التاريخ ، قدمت ذكرى مشتركة للثورة كشكل من التعاون على طول البلد وعرضه وتجاوزت الاختلافات الاجتماعية ضمن إطار العراق. وكانت مظهراً من مظاهر عناصر المشاعر الوطنية الجينية بطريقة حسنة التدبير. وبدون هذه العناصر، فإن التوسع الكبير للحركة الشعبية لم يكن بالإمكان تحقيقه: بدون تعاون العلماء، فإنه كانت ستصبح ثورة قصيرة الأمد مثل ثورة تلعفر^(٢)، وتمسكت جريدة (الاستقلال) النجفية ، بفكرة السيادة الشعبية ، عندما قالت ان الحكومات الديمقراطية الحالية سواء كانت ملوكية أو جمهورية لها مجلس مزدوج هو المؤتمر أو البرلمان - ويدعى بالقوة التشريعية، وهو الما على حاكمية الشعب، ويبدو ان فكرة السيادة الشعبية قد انتشرت بشكل أوسع مما حدى بالأمير فيصل أن يرددها أمام الشعب لكسب ودهم كما تمسك (محمد باقر الشبيبي) بهذه الفكرة ، عندما عد الشعب في الذي أجلس فيصلا على العرش وفي يوم ١١ تموز ١٩٢١ قرر مجلس الوزراء المؤقت ، المناداة بالأمير فيصل ملكا على العراق على أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون وعندما وصل هذا القرار الى مندوب السامي للحصول على موافقته عليه فإنه كان قد أدرك قوة التيار الوطني المؤمن بفكرة السيادة الشعبية والذي لن يرضى بأي حكومة غير منبثقة من الشعب ، ولذلك أوعز إلى الحكومة المؤقتة بضرورة حصولها على تصريح مباشر من قبل الشعب . قبل أن يوافي المجلس بموافقته على القرار المذكور ، وعليه طلب من مجلس الوزراء أن يوعز الى وزارة الداخلية ، لكي تتخذ الادارية اللازمة^(٣).

(1) أنور علي الحبوبي ، دور المثقفين في ثورة العشرين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998، ص ٨٥.

(٢) كيكو ساكي، ثورة العشرين دراسة في الأحزاب السياسية والشبكات الاجتماعية في العراق، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2020، ص 150.

(3) نديم عيسى، نفس المصدر السابق، ص 92.

المطلب الثاني: دور الديمقراطية في الثورة اليمنية

أولاً: الثورة اليمنية عام ١٩٦٢

نلاحظ أن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ لم تأت من فراغ ، ولكنها أتت من تفاعلات ثورية عميقة الجذور في الثورية والنضال، لا يكاد يصورها البعض . إن صوتاً من مذياع ، أو مقالة في مجلة أو جريدة ، قد صنعت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، فالشعب اليمني دائم النضال من أجل حقه في الحياة الكريمة الخالية من الذل والعبودية والاستغلال. فكانت ثورة ٢٦ سبتمبر هي امتداد طبيعي لنضاله السابق. وكانت ثورة عصرها، تتأثر بما يحيط بها من تقدم حضاري ومدني وفكري ، فكانت ثورة شعبية أصيلة، ساهم الشعب كله في صنعها وحماتها، وساعدته كل القوى التقدمية . وكان إيماننا قوياً بشعبنا، فقد وقفت كل الجماهير اليمنية بجانب الثورة وأصبحت كل مدينة وقرية شعلة من ثورة، وقدمت الجماهير كل الحكام الظالمين إلى قيادة الثورة وهم مكبلين بالسلاسل، كنا نشاهد هذا الاندفاع الثوري من الشعب اليمني فنزداد إيماناً فوق إيماننا^(١).

اندفع الآلاف من أبناء الشعب اليمني في الجنوب إلى الدفاع عن الثورة السبتمبرية ، وأصبح الكثير منهم فيها بعد في صفوف العمل الوطني المسلح في مناطق الجنوب المختلفة إبان الثورة المسلحة التي قامت في وجه الاحتلال البريطاني، وكان الكثير من أبناء المناطق الشمالية فدائيين في عدن يقاومون الاحتلال، وسقط العديد منهم شهداء الوطن والثورة . وقد وقف أبناء الشعب اليمني يدافعون عن الجمهورية في حصار السبعين، فترابطت صفوفهم وتداخلت دون الالتفات إلى معنى من معاني المناطقية والقبلية ، لقد كان جميعهم يدافع عن قدرهم ومصيرهم . على هذا النحو لم تكن هناك قطيعة داخل الحركة الوطنية اليمنية على مستوى الشطرين آنذاك^(٢).

ففي يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م قامت ثورة اليمن الكبرى في صنعاء لتنهز المنطقة العربية بأسرها لما أحدثته من انجاز لصالح الحركة العربية الشعبية الديمقراطية ومن جانب آخر

(1) اللواء عبد الله الجزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية، منشورات العصر الحديث، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، 1987، ص23.

(2) سعيد احمد الجنابي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء، عدن ، الطبعة الأولى، ص13.

انت مباشرة بنهاية الوجود الاستعماري البريطاني في اليمن وقد رفعت الثورة المبادئ الستة التي تضمنت في مجال الحرية والديمقراطية الآتي : انشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الاسلام الحنيف اضافة الى المضامين الأخرى لمبادئ الثورة التي ركزت على الوحدة الوطنية والعربية والتمسك بقرارات الامم المتحدة ومواثيقها وضرورة التمسك بالتعايش السلمي . كما أن ما انتهجه النظام الجمهوري الذي قام على انقاض اعنى نظام في القرن العشرين من حيث ارسن نظام المؤسسات مثل : قيام نظام جمهوري مصدره الشعب بدلا من امام بيده كل مصادر الحكم ويمثل شرعية تملكه للحكم و الشعب على الدوام قيام مجلس وزراء . تأسيس المؤسسات والهيئات الحكومية المدنية والمتمثلة في : قيام المنظمات والهيئات والنقابات والاحزاب السياسية ، ومن هذه التغييرات الجذرية اذا قيست بالنظام السابق سيتبين لنا تأثير الاتجاهات الديمقراطية وحرية الفرد التي نادى بها فئات الشعب اليمني^(١).

ثانيا : الوحدة اليمنية

لقد ناضل الشعب من أجل أن تحقق الوحدة اليمنية بطابعها الطبقي الديمقراطي لمصلحة أوسع جماهير الشعب، لذلك فإن الوحدة اليمنية يجب أن تكتسب محتوى ديمقراطية، وان تخدم قضية الثورة اليمنية". ان الصراع الطبقي الذي يدور حول قضية وحدة الوطن اليمني والقضايا الأخرى يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالصراع بين القوى الطبقيّة الثورية والقوى المعادية للثورة، لأن هناك ترابطا وثيقا بين وحدة القوى الرجعية في شطري اليمن، والعكس صحيح بالنسبة لوحدة القوى الثورية اليمنية". وبما أن المرحلة التي تمر بها حركة الثورة اليمنية عموما هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، فإن الوحدة اليمنية هي جزء لا يتجزأ من طبيعة هذه الثورة، وهي من ثم لا بد أن تكون ذات محتوى وطني ديمقراطي. ولكن تحقيقها يتطلب أولا وقبل كل شئ وحدة فصائل هذه الحركة الثورية اليمنية، ووحدة قراها الطليعية، ووحدة الجماهير العريضة، ووحدة كتائبها التقدمية^(٢).

(1) محمد عبد الجبار سلام، الديمقراطية في اليمن، الوحدة الوطنية عبر مسيرة النضال الوطني، 1992، ص 33.
(1) محمد علي الشهاري، الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990، ص 49.

ثالثاً : دور الصحافة في الثورة اليمنية

وفي البلدان العربية بدأت النهضة فيما بدأت بظهور الطباعة التي اخذها العرب عن الغرب وكان العثمانيون قد جلبوا معهم في عودتهم الثانية إلى اليمن مطبعة حديثة، استخدمت لطباعة صحيفة سميت صحيفة "صنعاء" طبعت باللغتين العربية والتركية. وقد صدرت أعدادها الأولى في العام ١٨٧٩م، واستخدمت للتحريض ضد الإنجليز، ونشرت بعض المواد الدينية الإرشادية، وكذا البلاغات والمراسيم والاتفاقات والقوانين التي كانت الإدارة التركية حريصة على نشرها في ذلك الحين"، وكانت أول صحيفة تصدر في شبه الجزيرة العربية، وبعد دخوله صنعاء وبحروف المطبعة التركية أصدر الإمام (يحيى) صحيفة رسمية سماها "الإيمان". ابتداء من أكتوبر ١٩٢٩م، أي أن الأمر قد استغرق ثماني سنوات لكي يقوم الإمام بإصدار صحيفة رسمية يمنية . وقد استمرت الصحيفة في الصدور حتى ٨ ديسمبر ١٩٥٨م، مع توقف دام خمس سنوات تقريباً أثناء الحرب العالمية وما بعدها، صدر منها ٣٧٤ عدداً، وكانت مادتها هي نشر أوامر الإمام يحيى، وكيل المديح له ولعهده شعراً ونثراً). وعاشت هذه المطبعة بحروفها القديمة المهترئة إلى أن أسهمت في إصدار الأعداد الأولى من صحيفة الثورة بعد سبتمبر ١٩٦٢م^(١).

فقد ازدهرت الثقافة اليمنية في ظل (الطربوش التركي) كأنجح وسائل المقاومة ، لأن هذه الثقافة كانت خصبة الجذور ، قريبة العهد بالينبوع الحضاري الإبداعي ومن صحف المعارضة فقد صدرت في الخارج، في عدن وبريطانيا وفي القاهرة، كان أشهر هذه الصحف "صوت اليمن" لسان حال "الجمعية اليمنية الكبرى" الاسم البديل "حزب الأحرار" وقد صدر العدد الأول منها في ٣١ أكتوبر ١٩٤٦م في عدن وقد نشرت الصحيفة موقف المعارضة من النظام، وما أسمته "مطالب الأمة" ودعت إلى إصلاح الدولة، ورفع المظالم، ووجهت نقداً شديداً لسيوف الإسلام حكام الألوية، وعلى الأخص الأمير أحمد ولي العهد، والتزمت الصحيفة خطأً عربياً متشدداً تجاه الأنظمة الملكية^(٢)

(2) أحمد عبيد بن دغر، اليمن تحت حكم الإمام أحمد، مكتبة مدبولي ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص156.

(3)عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، دار الاندلس لطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، 1997، ص 371.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام النبي الأمين محمد صلى الله عليه وسلم وبعد، وفي نهاية البحث فإن تمكنا من تسليط الضوء على مفهوم الديمقراطية وجذورها اللغوية ودلالاتها الاصطلاحية وتعريفاتها المتعددة من المفكرين الغربيين، والفقهاء السياسيين. كما وضح أيضاً نشأة الديمقراطية وتطورها فقد تبين أن الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكومة حيث تكون آراء الناس هي الحاكمة بمعنى أن الناس يحكمون أنفسهم بأنفسهم. حيث لا يمكن تصور قيام الديمقراطية في مجتمع عبيد، أو في مجتمع تمت فيه مصادرة الحرية وسلبها وحرمان الناس منها. يقول آلان تورين: "لا وجود للديمقراطية بدون حرية اختيار الحاكمين من قبل المحكومين فقد مثل المفهوم الديمقراطي الأثيني رؤية سياسية سامية وجذابة لا يستطيع أي ديمقراطي معاصر مقاومة جاذبيتها. ففي إطار الرؤية الاغريقية للديمقراطية يكون المواطن انساناً كاملاً يرى في السياسة نشاطاً اجتماعياً طبيعياً غير مفصول عن بقية شؤون، فقد تناول البحث أنواع الديمقراطية مباشرة وغير مباشرة ومميزاتها وصفاتها. ولا شك أن قيم الحرية والتحرر من الاستعباد والاستبداد، شكلت بيئة مناسبة لولادة حق الشعوب في تقرير مصيرها، ليصبح قيمة معنوية تمت وتطورت إلى مبدأ أخلاقي، تشكل وتبلور إلى مبدأ سياسي، حيث أدت إلى ثورات الشعوب لمطالبه بحقها تناولنا منها بالبحث ثورة العشرين فقد أدت أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فكل هذا الأسباب أدت إلى تفجير الثورة فقد كان للصحافة دور مهم ووسع في مساندة الثورة فقد أصدر رجال الثورة صحافة خاصة بهم معارضة لحكم، وكان لشعراء والمنتقنين دور مهم في شعرهم وخطابهم لشعب فقد كانت من نتائج أن قرر مجلس الوزراء المؤقت ، المناداة بالأمير فيصل ملكا على العراق على أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون

وكان الظلم والاستبداد الذي عاشه الشعب اليمني دفعه إلى قيام ثورة فالشعب اليمني دائم النضال من أجل حقه في الحياة الكريمة الخالية من الذل والعبودية والاستغلال كل هذا الأسباب دفعته إلى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر، ١٩٢٦،

المصادر والمراجع

- (١) تشارلز تلي، الديمقراطية، المنظمة العربية لترجمه، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- (٢) ابراهيم طلبه حسين عبد النبي، حقيقة الديمقراطية والموقف منها، دراسة نقدية في ضوء الإسلام، كلية الشريعة بالرياض، ٢٠١٢.
- (٣) مختار الاسدي، الديمقراطية والدين دراسة في اشكالية الحكم الديني، مؤسسة الانتشار العربي.
- (٤) جمال علي زهران، الأصول الديمقراطي والاصلاح السياسي ، مكتبة الشروق الدولية، جامعة قناة السويس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
- (٥) أحمد الريسوني ، الأمة هيه الأصل مقارنة تأصيلية لقضايا الديمقراطية ، حرية التعبير وحرية الفن، الشبكة العربية لأبحاث والنشر، بيروت لبنان، ٢٠١٢.
- (٦) روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.
- (٧) محمد مندور، الديمقراطية السياسة ، مؤسسة هنداوي نشر والتوزيع، المملكة المتحدة الطبعة الأولى.
- (٨) _ حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لأسناد للسلطة في النظم الديمقراطية، كلية الحقوق جامعة دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.
- (٩) غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٥.
- (١٠) سراب جبار خورشيد، منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة ، الجامعة المستنصرية بغداد المجلد ٣ العدد ٢_ السنة ٢٠٢١.
- (١١) محمد احمد علي المفتي، نقص الجذور الفكرية لديمقراطية الغربية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ٢٠٠٢ .

- (١٢) هاشم الميلاني، الديمقراطية من الاغريق إلى عالم ما بعد الحداثة، المركزي الإسلامي للدراسات الاستراتيجية. العتبة العباسية المقدسة ، ٢٠١٧ .
- (١٣) حازم الببلاوي، عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣،
- (١٤) جون درايزك ، نظريات الدولة الديمقراطية ، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، ٢٠١٣ . ٤٦
- (١٥) رمضان بن شعبان، الديمقراطية الإلكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة منتوري كلية الحقوق، الجزائر، ٢٠١٠ .
- (١٦) ياسر علي إبراهيم، إليات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٩ .
- (١٧) محمد عبد الله العربي بك ، الديمقراطية، قسم الخدمة العامة الجامعة الأمريكية في القاهرة، ١٩٤٥ .
- (١٨) احمد ولد الكوري العلوي الشنقيطي، فتنة الديمقراطية، الجبهة الاعلامية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- (١٩) صبري سعيد، الديمقراطية، نهضة مصر لطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ .
- (٢٠) شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، بغداد، أربيل ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ .
- (٢١) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، الفرات لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، بغداد .

- (٢٢) قيس عمر العجارمة، أثر التطورات الحديثة على حق الشعوب في تقرير مصيرها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون ، جامعة عمان العربية، ٢٠١٢.
- (٢٣) وسن صاحب الجبوري، وثائق ثورة العشرين في كتابات كامل سلمان الجبوري، رساله ماجستير غير منشوره ، جامعة الكوفة كلية التربية للبنات.
- (٢٤) اطالب كامل العلوي، ثورة العشرين مدخل لفهم الشخصية العراقية، دار سحر القلم لطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الثانية، ٢٠٢٠.
- (٢٥) نديم عيسى، الفكر السياسي لثورة العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- (٢٦) قاسم جباري لطيف زاحم المرشدي، قلعة سكر نقطة انطلاق ثورة العشرين في لواء المنتفك، مجلة اوروك لعلوم الإنسانية، ٢٠٢١.
- (٢٧) عباس كاظم، ثورة ١٩٢٠ قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية، التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.
- (٢٨) براهيم الوائلي، ثورة العشرين في الشعر العراقي، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٧.
- (٢٩) فارس محمود الجبوري، وثائق ثورة العشرين في ضوء مواد صحفية، رسالة ماجستير، مجلس كلية التربية جامعة تكريت، ٢٠٠٢.
- (٣٠) أنور علي الحبوبي ، دور المثقفين في ثورة العشرين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨.
- (٣١) كيكو ساكاي، ثورة العشرين دراسة في الأحزاب السياسية والشبكات الاجتماعية في العراق، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
- (٣٢) اللواء عبد الله الجزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية، منشورات العصر الحديث، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧.
- (٣٣) سعيد احمد الجنابي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء، عدن ، الطبعة الأولى.

- (٣٤) محمد عبد الجبار سلام، الديمقراطية في اليمن، الوحدة الوطنية عبر مسيرة النضال الوطني، ١٩٩٢.
- (٣٥) محمد علي الشهاري، الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
- (٣٦) أحمد عبيد بن دغر، اليمن تحت حكم الإمام أحمد، مكتبة مدبولي ، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
- (٣٧) عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، دار الاندلس لطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، ١٩٩٧.
- (٣٨) آلان تورين، ما الديمقراطية دراسة فلسفية، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢٠٠٠.